واقع استعمال وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر

THE REALITY OF USING ELECTRONIC PAYMENT METHODS IN ALGERIA

[1] جربوعة منيرة ،

[1]كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1 (الجزائر) ، mouniradjerbouadroit@gmail.com

تاريخ الإرسال: 11/12/2019 تاريخ القبول:04/08/2020 تاريخ النشر: سبتمبر/2020

ملخص

نتيجة التطور التكنولوجي في شتى المجالات أدى ذلك لتطور الوسائل الواجبة للدفع الإلكتروني، فإذا تم التعامل بالطريق الإلكتروني استوجب ذلك توفير ضمانات من شأنها حماية المتعامل الإلكتروني، خاصة في المجال المصرفي مما استدعى الأمر استحداث تقنيات المعلومات والاتصالات لابتكار خدمة مصرفية مستحدثة قصد توفير معلومات دقيقة للزبائن وكذا توفير الوقت والجهد والمال.

الكلمات المفتاحية: الدفع الالكتروني، المنظومة المصرفية، التجارة الالكترونية.

Summary:

As a result of technological development in various fields, this has led to the development of the means of electronic payment, and if it is dealt with electronically, this necessitates the provision of guarantees that will protect the electronic customer, especially in the field of banking, which necessitated the development of information and communication technologies. To create a new banking service in order to provide accurate information to customers as well as save time, effort and money.

Keywords : Electronic payment, banking system, e-commerce**.**

مقدمة:

ساهم التطور التكنولوجي الحاصل في مجال الاتصالات و المعلومات في السنوات القليلة الماضية في ولوج الأجهزة الالكترونيـــة إلى شتى مجالات الحياة اليومية للأشخاص الطبيعية و المعنوية على حد سواء وهذا تماشيا مع الانتشار الواسع الذي عرفـــــته شبكة الإنترنيت ولعل مجال التجارة هو المجال الأبرز الذي ازدهر بشكل ملحوظ بفعل هذه الشبكة التي لا تزال ليومنا هاذا في تطور بفعل المستجدات المعلوماتية ا ذ أساسها نظام معلوماتي أدواته كلها الكترونية هذه المتغيرات ساهمت في إحداث تحول في

المؤلف المرسل: جربوعة منيرة ، الإيميل المهني: mouniradjerbouadroit@gmail.com

أنمـــاط العمل المصرفي الذي يعد دعامة الاقتصاد في عصر العولمة اذ اهتمت المؤسسات المصرفية بتكثيف الاستفادة من احدث تقنيـــــات المعلومات و الاتصالات لابتـكار خدمة مصرفية مستحدثة مما أدى لظهور وسائل و نظم دفع حديثة لتوفير معلومات دقيقـــة للزبائن و كدا توفير الوقت و الجهد و المال اذ ساهمت هذه الوسائل في تحسين نوعية الخدمة المقدمة و هو ما جعـــل البنوك في مختلف دول العالم تدرك أهمية و ضرورة تطوير و تحديث وسائل الدفع لكن بمقابل ذلك فان العمل المتناسق لوســـائل الدفع الالكترونية الحديثة يتطلب تنظيما قانونيا و درجة أمان عالية و الجزائر من الدول المدركة تماما لهذه الضرورة رغم كون هذه الوسائل قليلة الاستعمال من طرف الجزائريين إلا إن البنوك الجزائرية تحاول مواكبة التطورات الحاصلة في المجال المعلوماتي من خلال محاولـة توفير بنية تحتية لا تقتصر على الأجهزة الالكترونية بل تتعداها لوضع إطار قانوني مناسب للاستخدام الواسع لوسائل الدفـــع في مواجهة إشكالية الرقابة الفعلية على المعاملات الالكترونية في ظل التغير السريع للنشاط الاقتصادي و السعي لاستـــغلال هـذه الأنماط الحديثة للدفع التي من شانها تطوير المنظومة المصرفية بالمقابل ذلك لا بد من تخطي العوائق و العقبات المتعلقة بمخـــاطر استعمال هذه الوسائل الحديثة للدفع وما ينجر عنها من أثار سلبية في حال استخدامها استخداما غير المشروع.

يتوجب علينا من خلال هذه الدراسة–

1 –التعرف على وسائل الدفع الالكتروني الحديثة في الجزائر الناتجة عن تطوير المنظومة المصرفية و حقيقة وجودها.

2–التطرق للمخاطر المتعلقة باستعمال وسائل الدفع الالكتروني والتي تشكل عوائق لاستعمالها.

3– دراسة الآليات المقررة قانونا لحماية مستخدميها من استعمالها غير المشروع باعتبار الأمان و الثقة قوام التجارة الالكترونية.

أولا)– وسائل الدفع الالكتروني الحديثة في الجزائر الناتجة عن تطوير المنظومة المصرفية:

تعتبر وسائل الدفع الوسيلة التي يستطيع من خلالها الأفراد تسوية إلتزاماتهم أو دفع أثمان السلع والخدمات التي يحصلون عليها وقد تطورت وسائل الدفع على مر الزمان، تبعا لتطور الحياة الاقتصادية وظروف السوق والتطورات التكنولوجية وقد حظيت بالقبول الاجتماعي لها، فأصبح الواقع الاقتصادي يحتم على الأفراد أو المؤسسات استخدام وسائل دفع متعددة في تعاملاتهم التجارية أو الخدماتية اليومية، سواء فيما بينهم أو في تعاملاتهم مع المؤسسات المصرفية أو من خلالها، وقد عرف المشرع الجزائري وسائل الدفع[1]: " تعتبر وسائل دفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل الأموال مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل "، ونطلق عموما اسم وسيلة دفع على شيء يمكن قبوله اجتماعيا للعب هذا الدور وعلى هذا الأساس فإن وسيلة الدفع هي تلك الأداة المقبولة اجتماعيا من أجل تسهيل المعاملات الخاصة بتبادل السلع والخدمات وكذلك تسديد الديون، وتدخل في زمرة وسائل الدفع، إلى جانب النقود القانونية تلك السندات التجارية وسندات القرض التي يدخلها حاملها في التداول عندما يؤدون أعمالهم [2].

فإختيار وسيلة الدفع التي تكون إما نتيجة إبداع اجتماعي أو نتيجة إبداع النظام الذي يصدرها يجب أن يستجيب لبعض الشروط وأولها ضرورة القبول الاجتماعي لها، ويمكن أن يؤدي رفض المجتمع لها إلى فشلها في أداء دورها كوسيلة دفع، ويتجسد القبول الاجتماعي في الثقة التي يمنحها أفراد المجتمع لهذه الأدوات، ومن بين الشروط التي يجب أن تستجيب لها أدوات الدفع ضرورة أن تكون عملية وتتميز بالبساطة الضرورية حتى لا ينفر المجتمع منها، لقد عرفها الاقتصادي Thierry Bonneau [3] على أنها: " تعتبر وسائل دفع كل الوسائل والأدوات التي مهما كانت الدعائم والأساليب التقنية المستعملة تسمح لكل الأشخاص بتحويل الأموال".

كما عرفتها أيضا ": Catherine Lauprêtre 'D hoir أنها:" وسائل تسمح بتحويل أموال لكل شخص، مهما كان السند المستعمل (سند بنكي كالشيكات، بطاقات الدفع، سندات لأمر، التحويلات البنكية ،) ودور البنكي هو هنا الإشراف، خصوصا في إصدار الشيكات وكذلك بإصدار وتحصيل الأوراق التجارية الأخرى باسم ولحساب العميل[4] " ، أما Tierry Duclos فعرفها على أنها ": جملة الوسائل التي مهما كانت الدعامة المستعملة أو التقنية 4 المستخدمة، تسمح لكل شخص بتحويل الأموال".[5]

ولذلك أصبح الاحساس بالأمان الذي عرفته وسائل الدفع التقليدية بمورو الوقت مرتفع جدا، إلا أن لهذه الوسائل مشاكل كثيرة منها انعدام الملائمة، وعدم إجراء المدفوعات في الوقت الحقيقي، ارتفاع تكلفة المدفوعات، استخدام شبكة الانترنت في المجال المصرفي[6] ، التوجه نحو التجارة الالكترونية التي تسعى لتبادل المعلومات عبر المنظمان الحكومية ومنظمات الأعمال الخاصة والعامة بغية تخفيض تكلفة الآثار السلبية وتعظيم عولمة الشركات[7].

أنواع وسائل الدفع الالكتروني

أنواع وسائل الدفع الإلكتروني

نتيجة التقدم التكنولوجي الذي أضحى يميز العمل البنكي تعددت وسائل الدفع الإلكتروني واتخذت أشكالا تتلاءم ومتطلبات التجارة الإلكترونية. وكذلك طبيعة المعاملات عبر شبكة الإنترنت وكذلك طبيعة المعاملات عبر هذه الأخيرة(1) [8]ومن أهم هذه الوسائل:

1-البطاقة البنكية

تعرف على أنها بطاقة بلاستيكية ومغناطيسية يصدرها البنك لصالح عملائه بدلا من حملهم النقود، شكلها مستطيل تحمل اسم الجهة المصدرة لها، شعارها وتوقيع حاملها، وبشكل بارز على وجه الخصوص رقمها، واسم حاملها ورقم حسابه وتاريخ انتهاء صلاحيتها، [9] تستخدم في السحب النقدي من آلات الصراف الآلي، وفي شراء السلع والحصول على الخدمات، تعطي لحاملها قدرا كبيرا من المرونة في السداد وقدر أكبر في الآمان وتكلفة أقل في اتمام العمليات وبسرعة أكبر في اتمام التسويات المالية وهي متعددة(3).[10]

2-البطاقة الذكية

هي عبارة عن بطاقة بلاستيكية ذات مواصفات ومقاييس معينة تحتوي على شرائح للذاكرة تعمل بواسطة ميكروكمبيوتر يزودها ببطاقة تخزينية للبيانات تفوق بكثير تلك التي تستوعبها البطاقات ذات الشرائط الممغنطة، وهي أعلى منها تكلفة تقدم خدمات للعميل وباستخدام البطاقة في الحاسوب الشخصي أو في أجهزة الصراف الآلي يمكن للعميل شحنها انطلاقا من حسابه لا تعتمد على الإتصال من حاسوب المصرف المصدر لها بل عي بمثابة كمبيوتر متنقل، تمثل حماية عالية ضد التزوير

3-النقود الإلكترونية

تعرف بأنها مجموعة من البروتوكولات والتوقيعات الرقمية التي تتيح للرسالة الإلكترونية أن تحل فعليا محل تبادل العملات التقليدية بعبارة أخرى هي المكافئ الإلكتروني للنقود التقليدية التي اعتدنا تداولها غير أن هذه النقود تتميز عن التقليدية بكون تحويلها عبر الانترنت أو الشبكات الأخرى أرخص بكثير من استخدام الأنظمة البنكية التقليدية كما أنها لا تخضع للحدود إذ يتم التحويل إلى أي مكان في العالم.

4-الشيكات الإلكترونية

مثل الشيكات التقليدية، تتضمن أمر بالدفع من الساحب إلى المسحوب عليه، عبارة عن رسالة إلكترونية موثقة مؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك ليعتمده ويقدمه للبنك الذي يعمل به عبر الانترنت، ليقوم البنك أولا بتحويل قيمة الشيك المالية إلى حساب حامل الشيك وبد ذلك يقوم بإلغاء الشيك وإعادته إلكترونيا إلى مستلم الشيك ليكون دليلا على أنه قد تم صرف الشيك فعلا ويمكن لمستلم الشيك أن يتأكد أنه قد تم فعلا تحويل المبلغ لحسابه[11] .

5-التحويل المالي الإلكتروني

هو عملية يتم بموجبها منح الصلاحية لبنك ما للقيام بحركة التحويلات المالية الدائنة والمدينة إلكترونيا من حساب بنكي إلى حساب بنكي آخر أي أن عملية التحويل تتم إلكترونيا عبر الهاتف وأجهزة الكمبيوتر عوض استخدام الأوراق وتتم التحويلات بين حسابين مختلفين في نفس البنك أو في بنكين مختلفين.

وعليه تمثل وسائل الدفع الحديثة أهم مكونات نظام الدفع الالكتروني تنفذ فيه المعاملات بواسطة وسائل الدفع الحديثة ، فيقصد بوسائل الدفع الالكتروني على أنها مجموعة من الأدوات والتحويلات الالكترونية التي تصدره المصارف والمؤسسات كوسيلة دفع، وتتمثل في البطاقات البنكية، والنقود الالكترونية، والشبكات الالكترونية والبطاقات البنكية[12]، ومصطلح الدفع الالكتروني مصطلح واسع يجمع في طياته كل وسائل الدفع التي تستخدم فيها تكنولوجيا متقدمة للوفاء مثل التحويلات الالكترونية للأموال، الشيك الالكتروني والدفع بالنقود الالكترونية[13]، وتتضمن عملية الدفع الالكتروني أربعة أطراف المتعامل، المصرف الذي أصدر وسيلة الدفع، المصرف الذي يتحصل على المبلغ لحساب المستفيد من الدفع، شبكة البطاقات[14]

إن نظام الدفع في الجزائر بدأ يشهد منذ سنة 2006 تكافل في الجهود الوطنية والدولية بمساعدة البنك العالمي من أجل تطوير وتحديث وسائل الدفع، ومن ما أهم في طرح إطار تحديث نظام الدفع في الجزائر وجاري العمل به ما يلي:

أ)- أسباب ودوافع أسباب ودوافع إقدام الجزائر على الإصلاحات الاقتصادية والمالية

قامت السلطات الجزائرية بعدة إصلاحات اقتصادية ومالية التي سوف نتعرض إليها فيما بعد، ويمكن إرجاع هذه الإصلاحات إلى أسباب ودوافع داخلية وأخرى خارجية نتطرق إليها فيما يلي:[15]

- اعتماد الصناعات المصنعة منذ السبعينات كأحد أشكال النموذج في ظل النظام الاشتراكي، حيث اعتمدت الجزائر على الصناعة،

- غياب نموذج التنمية في مرحلة الثمانينات رغم محاولة الحكومة الجزائرية تطبيق بعض مبادئ النمط الرأسمالي، إلا أن عجلة التنمية توقفت بسبب تراجع الاستثمارت الناتج عن انخفاض حاد في موارد الدولة التي كانت تعتمد كليا على المحروقات نتيجة تراجع أسعار النفط وتقلص سوق المديونية الخارجية،

- ارتفاع حجم الواردات من السلع والخدمات الضرورية كالمواد الغذائية، وهو ما أدى بالضرورة إلى عجز في ميزان المدفوعات وارتفاع حجم المديونية الخارجية ونسبة خدمات الدين الخاجي،

- تركز سياسة التحويل كليا في تمويل الاستثمارات المخططة على القطاع المصرفي لنمط التسيير المركزي بشكل مستمر ودون قيود أو شروط لتغطية عجز الخزينة،

- عدم الفعالية وكفاءة القطاع العمومي أحد الأسباب الأساسية لمحاولات الإصلاح الذاتي والتحرير الداخلي، بحيث أدخلت الجزائر إصلاحات مهمة بداية باستقلالية المؤسسات بهدف تحقيق اللامركزية ي اتخاذ القرارات.

- التغيرات العالمية في أسعار البترول،

- المديونية الخارجية،

- التغيرات الخارجية،

ب)- المكونات الرئيسية لمشروع تطوير وتحديث نظام الدفع في الجزائر

أولا: نظام التسوية الإجمالية الفورية Settlemen Gross Time Real: RTGS يعتمد نظام المقاصة الالكترونية الذي انطلق في الجزائر في 14 جانفي 2004 وتم تحصيله بالفعل في 29 نوفمبر2004 ، على بنية نظام جديد وهو نظام التسوية الإجمالية الفورية يهدف هذا المشروع في إطار تحسين الخدمة المصرفية لا سيما من حيث أنظمة الدفع وذلك في رغبة الوصول إلى المستوى الدولي.

التعريف بالنظام : RTGS هو تسوية المبالغ الكبيرة في الوقت الحقيقي ويتم فيه سير التحويلات بصفة مستمرة وبصفة آنية وبمبالغ إجمالية كما يعرف أنه على أنها مركزي الكتروني يعمل على أساس فوري إجمالي نهائي مستمر ،يقوم بتنفيذ أوامر تحويل الدائنة، ويوفر نقطة تسوية لأنظمة التصفية المعمول بها في بلد ما، من خلال الحسابات المركزية للبنوك .

ثانيا: نظام المقاصة عن بعد

إن عملية عصرنة نظام الدفع عرفت دفعة جديدة بإنشاء نظام مكمل لنظام RTGS هو نظام ACTI تعريف النظام: هذا النظام يختص بالمعالجة الآلية لوسائل الدفع العام، Les masse de paiement instrumentes de، صكوك، تحويل، اقتطاع، عمليات السحب والدفع بالبطاقات البنكية، وذلك باستعمال وسائل متطورة مثل المساحات الضوئية (scanners)والبرمجيات المختلفة، ويمثل هذا النظام القسم الثاني من أنظمة الدفع المتطورة ووفق المعايير الدولية بهذا الهدفلتحسين النهائي للخدمات المقدمة للزبائن[16]

ثانيا)- المخاطر المتعلقة باستعمال وسائل الدفع الالكتروني الحديثة

هناك العديد من المخاطر لوسائل الدفع الحديثة والتي أدت إلى انعدام الثقة بهذه الوسائل الحديثة، بحيث ظهر نوع من الجرائم التي ترتكب في حق البطاقات البنكية والاعلام الآلي مما أفرز مخاطر تنجم عن التعامل بوسائل دفع حديثة.

تعرف الجريمة الالكترونية على أنها لا تعرف الحدود الجغرافية والتي يتم ارتكابها بأداة هي الحاسب الآلي عن طريق شبكة الانترنت بواسطة شخص على دراية فائقة بهما[17] ، قد كان لظهور وسائل الدفع الالكترونية عاملا مساهما في ظهور هذا النوع من الجرائم وهي:

- انتحال شخصية الفرد، جرائم السطو على أرقام البطاقات، غسيل الأموال باستخدام البطاقات البنكية، السلب بالقوة الالكترونية[18].

إن أهم المخاطر تنبع من ازدياد المعاملات التي تجري عبر الحدود والناشئة عن الانخفاض الشديد في تكاليف المعاملات والسهولة في الأنشطة المصرفية، وكذا نتيجة الاعتماد على التكنولوجيا لتوفير الخدمات المصرفية مع الحماية اللازمة:

1- مخاطر التشغيل: ينشأ هذا النوع من المخاطر نتيجة لما يلي:

التعرف على المعلومات الخاصة بالعملاء واستغلالها أو سرقة أرقام البطاقات الائتمانية الخاصة بهم، تم سواء ذلك:

أ)- عدم التأمين الكافي للنظم : يتمثل هذا الخطر في إمكانية لإختراق غير المرخص لنظم حسابات البنك بهدف التعرف على المعلومات الخاصة بالعملاء واستغلالها أو سرقة أرقام البطاقات الائتمانية الخاصة بهم، فتقع على عاتق البنوك مسؤولية كبيرة لتأمين معلوماتها الموجودة على الانترنت واستخدام أفضل وأحسن البرمجيات واستخدام التشفير بدرجة عالية ومعقدة، ويقع أيضا جزء من المسؤولية على العملاء في تأمين أجهزتهم واستخدام مضادات الفيروسات وعمل التحديثات بشكل دوري.

ب)- عدم ملائمة تصميم النظم أو انجاز العمل أو أعمال الصيانة: ينشأ هذا الخطر من إخفاء النظم أو عدم كفاءتها لمواجهة متطلبات المستخدمين وعدم السرعة في حل المشاكل وصيانة النظم وخاصة إذا زد الاعتماد على مصدر خارج البنك لتقديم الدعم الفني بشأن البنية الأساسية اللازمة، وهذا لا بد أن يقوم

البنك الالكتروني بالاعتماد على مصادره الخارجية سواء لدعم البرمجيات التي يعمل بها البنك عمله بالنسبة لعملائه الذين يتوقعون منه السرعة الفائقة في تقديم ما يريدونه من خدمات مصرفية.

ج)- إساءة الاستخدام من طرف العملاء: ينتج هذا النوع من الأخطار نتيجة عدم إحاطة العملاء بإجراءات التأمين، أو سماحهم لعناصر بالدخول إلى حسابات عملاء آخرين أو القيام بعمليات غسيل الأموال باستخدام معلوماتهم الشخصية أو بعدم إتباع إجراءات التأمين الواجبة.

02)- المخاطر القانونية:

تقع هذه المخاطر في حالة انتهاك القوانين والقواعد أو الضوابط المقرة خاصة تلك المتعلقة بمكافحة عمليات غسيل الأموال، أو نتيجة عدم التحديد الواضح للحقوق والالتزامات القانونية الناتجة عن العمليات المصرفية الالكترونية وعدم وضوح مدى توافر قواعد لحماية المستهلكين في بعض الدول أو لعدم المعرفة القانونية لبعض الاتفاقيات المبرمة باستخدام وسائل الوساطة الالكترونية .[19]

03)- المخاطر التنظيمية:

نظرا لأن شبكة الانترنت تسمح بتقديم الخدمات من أي مكان في العالم، فإن هناك خطرا في أن تحاول البنوك التهرب من من التنظيم والإشراف، فما الذي يمكن أن تفعله جهات التنظيم في هذه الحالة؟ يمكنها أن تطلب حتى من البنوك التي تقدم خدماتها من أماكن بعيدة عن طريق شبكة الانترنت، بالحصول على ترخيص بذلك، وهذا الأخير وسيلة مناسبة بصفة خاصة عندما يكون الإشراف ضعيفا وعندما لا يتوافر التعاون بشكل كاف بين البنك الافتراضي وجهة الإشراف المحلية، والترخيص هو القاعدة فمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية وفي معظم بلدان الاتحاد الأوروبي، ويجب على البنك الإفتراضي المرخص له بالعمل خارج مناطق الاختصاص، والذي يرغب في تقديم الخدمات المصرفية الالكترونية وتلقي الودائع في تلك البلدان [20].

ثالثا)- الآليات المقررة قانونا لحماية مستخدميها من استعمالها غير المشروع باعتبار الأمان و الثقة قوام التجارة الالكترونية:

تبدأ عملية الرقابة من خلال وضع الأسس والضوابط والقواعد اللازمة لمتابعة الأعمال بدءا من مرحلة إصدار أداة الدفع ومرورا بمرحلة التشغيل وانتهاء بتسوية العلاقة مع العميل، ويمكن توضيح أسس هذه الرقابة كما يلي: [21]

01)- مرحلة إصدار البطاقة

- التحقق من استيفاء كافة البيانات الخاصة بالعميل وتحديد مدى ملائمة بطاقة الدفع التي يطلبها ومجالات استخدامها، والحد الأقصى للمبلغ المطلوب تضمينه في البطاقة، وإعلام العميل بالشروط والأحكام المرتبطة بإصدار واستخدام البطاقة من حيث حقوق وواجبات حاملها،

– يتم وضع أوزان ومعايير بمدى تحقيق الشروط اللازمة لمنح العميل بطاقة الدفع والتي ترتبط معظمها بالسجل الائتماني للعميل،

– إجراء تحليل للبيانات السابقة للعميل وتحديد عدد النقاط التي يتح صل عليها، وما إذا كانت ضمن الحدود المقبولة مصرفيا لمنحة بطاقة الائتمان، والتي يمكن في ضوئها أيضا تحديد نوعية البطاقة التي يتقرر منحها له،

– يتم توقيع عقد مع العميل وتصدر له البطاقة المشفرة ومدخلا بها البيانات الأساسية اللازمة، وتسجيل رقم خاص بها على نفس البطاقة المشفرة ومدخلا بها البيانات الأساسية اللازمة، وتسجيل رقم خاص بها على نفس البطاقة والتي تشتمل عادة على 16 رقما.

– تتمثل هذه المرحلة في ضرورة وجود رقابة ثنائية على عملية تسليم البطاقة للعميل حيث يتم وضع كل من خلال شخصين مختلفتين تمهيدا لتسليمهما للعميل، ويقوم بتسليم كل مغلف وموظف مختص لا تربطهما علاقة مباشرة.

02)– مرحلة تشغيل البطاقة:

تتعلق هذه البطاقة بضوابط تنظيم العلاقة بين أطراف الخدمة المتمثلة في البنك والتاجر أو الوحدة الطرفيه للبيع من جهة والعميل حامل البطاقة من جهة أخرى، وفي هذا الشأن يتم مراعاة وجود ضوابط رقابية محكمة تنظم جوانب العلاقة بين الأطراف المذكورة ومن أهمها وجود عقد ينظم العلاقة بين البنك مصدر البطاقة، والتاجر القابل للبطاقة الائتمانية وفق شروط محددة تتناول الحد الأقصى لسقف التفويض وفقا للبيانات التالية:

– اسم البنك مصدر البطاقة ويشار إليه بالفريق الأول،

– بيانات من التاجر من حيث الاسم القانوني، والاسم التجاري وعنوانه، ورقمه وكافة البيانات،

– سعر العمولة التي يتقضاها البنك من العميل،

– طريقة الدفع من قبل البنك للتاجر،

ثالثا)– مرحلة تسوية العلاقة مع العميل

تعتبر هذه المرحلة هامة حيث تستطيع البنوك تقدير أرباحها بعد استبعاد التكاليف الإدارية والمالية ويستطيع التجار الحصول على حقوقهم التي تعهد بها البنك، وتظهر أهمية الخطوة الرقابية هنا في متابعة عمليات التسوية من خلال خصم قيمة المبالغ المستحقة على العميل في اليوم المحدد من نهاية كل شهر من جهة، وتسديد المبالغ المستحقة لصالح التاجر من جهة أخرى.

وفي ضوء ما سبق فمن الطبيعيّ أن تمارس السلطة النقدية البنك المركزي رقابتها على أداء البنوك في كافة المجالات والتي من بينها موضوع تداول النقود والتي لا يمكن تركها دون حماية لأنها مرتبطة بشكل مباشر بحجم ونوعية الائتمان وبالنظر لمقتضيات السياسة النقدية التي تشرف عليها وتديرها السلطة المذكورة.

وفيما يتعلق ببطاقات الدفع الالكترونية فإن هذه الوسائل تعتبر بمثابة نقودا الكترونية حيث تأخذ هذه النقود صورة بطاقة مدفوعة القيمة مسبقا أو مختزنة للقيمة والتي تسمح بالدفع من خلال شبكة الحالسوب الآلية والمتعارف عليها باسم نقود الشبكة، هذا وقد تعددت الكثير من الآراء حول طبيعة هذه النقود وما إذا كان يمكن اعتبارها نقودا طبيعية أم لا، ومن هذا المنطلق فإن السلطة النقدية تكون معينة بإجراءتها الرقابية على عملية إصدار وسائل الدفع المذكورة في مخاطر تستدعي بناء نظام رقابي فاعل يحقق متطلبات الأمان والسرية ومستوفيا للشروط الأساسية التي يقوم عليها العمل المصرفي حيث أن ضرورة الالتزام بمعيار كفاية رأس المال وأسس تصنيف الديون وتكوين المخصصات اللازمة بشأنها، وأهمها:

– ضرورة توفير شروط الأمان والحماية لوسائل الدفع الالكترونية من حيث الحدود القصوى لما يتم تخزينه بالبطاقة،

– توفير القوى البشرية المؤهلة والقادرة على التعامل مع أدوات الدفع الالكترونية الحديثة،

– حماية النظم من احتمالات القيام بممارسات غير مرخص لها من قبل العاملين بالبنك السابقين أو الجدد،

– اتخاذ إجراءات رقابية إضافية على عمليات إصدار وسائل الدفع من خلال توفير وسائل الدفع من خلال توفير وسائل الاتصال المباشر مع مصدر البطاقة أو المش غل المركزي للحماية من عمليات التزييف.

– تتبلور أهم التحديات القانونية والرقابية فيما يلي: [22]

– قد تقوم مؤسسات غير مصرفية بإصدار بطاقات ذكية، لكن لا توفر عليها رقابة كالمؤسسات المصرفية التي تدفع تكاليف عند عرضها لبرامج البطاقة ذات القيمة المخزنة، مما يثير قلق المراقبين بشأن المحافظ الالكترونية التي تضم مؤسسات إصدار غير مصرفية لا تخضع لمراقبتهم،

– يسجل بإستمرار قلق المستهلك حول سرية المعلومات الشخصية المخزنة في البطاقات الذكية والذي يمثل عقبة أمام انتشار استخدام هذه البطاقات،

– تثير هذه البطاقات قضايا تتعلق بمراعاة إجراءات براءات الإختراع من طرف مؤسسات إصدار البطاقات بالإضافة إلى شؤون الملكية الفكرية وترخيص التكنولوجيا،

– البطاقات الذكية لا تخضع للقوانين التجارية التي تنظم الشيكات والجوالات وغيرها، لأن المستخدم فيها لا يستعمل أداة مكتوبة مما يثير مشاكل الإثبات،

– ولكن أكبر مشكل تواجهه وسائل الدفع الالكترونية هو تسارع استعمال هذه الوسائل منذ سنوات دون أن يواكبها تنظيما قانونيا يناسب تحدياتها، فهي محرومة من الحماية القانونية التي تتمتع بها وسائل الدفع التقليدية مما يجعلها تخفي حزمة من المشاكل والنزاعات التي تتطلب سرعة في حلها، ولعل أهمها إشكالية الإثبات لعدم اعتمادها على دعامة ورقية، فرغم كل المجهودات من جانب الفقه والقضاء في دول العالم للتوسع في تفسير النصوص الدينية الموجودة أصلا كي تشمل المعاملات الالكترونية، إلا أن هذه النصوص بقيت محددة المدى لتوضع كلمات الكتابة الإسناد الخطية نظرا لحداثة المصطلحات.

02)– كما هناك تحديات إدارية كما يلي: [23]

– تحقيق التكامل بين معلومات العملاء،

– تدريب كل المستويات الإدارية على المشاركة وتبادل المعلومات،

– تكوين قاعدة بيانات مركزية للمنظمة وتحديد مسؤولية إدارتها أما بتكنولوجية تمثل فيها الوظائف المختلفة ضمانا لتحقيق التعاون بين الوظائف الإدارية أو تفويض سلطة إدارتها إلى مدير التسويق أو مدير المبيعات.

خلاصة:

لقد تبين لنا أن وسائل الدفع الحديثة قدمت العديد من المزايا التي حرم منها العملاء عند استعمالهم للوسائل التقليدية، كما تم كنت من الحد من بعض العراقيل والمشاكل التي أفرزتها تلك الوسائل التقليدية، فقد كان أكبر مشكل يعرقل نجاح وسائل الدفع الحديثة غياب نظام قانوني يوحد أحكامها، وإشكالية الإثبات وحجته بالوسائل الالكترونية كالتوقيع الالكتروني، هذا بالإضافة إلى الجرائم الالكترونية حيث كانت البطاقة البنكية أفضل وسيلة تمارس عليها هذه الجرائم، فهي لا تقدم الأمان كامل.

ولقد أدركت البنوك الجزائرية حتمية تحسين خدماتها لا سيما وسائل الدفع التي لا تحتل في الاقتصاد الجزائري المكانة والأهمية التي تتسم بها في الدول المتقدمة لذلك فأمام النظام المصرفي الجزائري الكثير من الأعمال والخطوات الواجب اتباعها لإعادة الاعتبار لوسائل الدفع التقليدية، وإدخال ثقافة وسائل دفع الحديثة حتى تتخلص من الطابع النقدي الذي يميز هذا المجتمع، فقد تميزت سنة 2006 بانطلاق عدة مشاريع في إطار تحديث وسائل الدفع في الجزائر، وذلك بداية بمشروع البطاقات البنكية للسحب والدفع التي تغني عن حمل واستخدام السيولة النقدية في عمليات الشراء، ثم الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة، والمقاصة الالكترونية، ويمكن القول بأن الجزائر بدأت تتبع الخطوات الصحيحة نحو تطوير وتحديث وسائل الدفع.

الهوامش:

1– طبقا للمادة 69 من الأمر رقم 03–11 المؤرخ في 2003/08/26، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية 52، المؤرخة في 2003/08/27، ص 11.

2– لطرش الطاهر، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، الجزائر، 2007، ص 31.

3 - Thierry Bonneau, "Droit bancaire", édition Monrchrestien , paris, 1994, p 41.

4 - D'hoir Lauprêtre Catherine : "Droit du Crédit ", Edition Eclipses, Lion, 1999, p 11.

5 - Duclos Thierry : Dictionnaire de la banque – 2ème édition – SEFI – bibliothèque national du canada – 1999 – p308.

6– محمد حسين منصور، المسؤولية الالكترونية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2001، ص 42.

7– محمد ابراهيم عبد اللرحيم، الاقتصاد الصناعي التجارة الالكترونية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 150–151.

8– سمية عبابسة: وسائل الدفع الإلكتروني في النظام البنكي الجزائري "الواقع والمعيقات والآفاق المستقبلية" مجلة العلوم الإنسانية العدد السادس ديسمبر 2016 ص 347

9– الرومي محمد أمين، التعاقد الإلكتروني عبر الانترنت، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية ط 1–2004.

10 –عريوة محاد، محمد خاوي: واقع وسائل الدفع الإلكترونية في النظام البنكي الجزائري، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 2017/04 ص141

11– هارون العشي، فايزة بوراس: وسائل الدفع الإلكتروني ودورها في تحسين الأداء البنكي في ظل تحديات التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 3 صادر 30–12–2018 ص176.

12– مفتاح صالح وفريدة معارفي، البنوك الالكترونية، منتدى موجه لإدارة الأعمال، بسكرة، 2010/10/13، ص 08.

13– عبد الفتاح البيومي الحجازي، مقدمة في التجارة الالكترونية العربية ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 25.

14– الكيلاني محمود، الموسوعة بالتجارية والمصرفية المجلد الثاني التشريعات التجارية والالكترونية دراسة مقارنة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 44.

15– بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2008، ص 177–180.

16 – ميادة بلعياش وحياة بن اسماعين، "**مشروع المصرفية الالكترونية في الجزائر**"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 16، ديسمبر 2017، ص 84.

17– واقد يوسف، "**النظام القانوني للدفع الالكتروني**" ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2011، ص 116.

18– عبد المطلب عبد الحليم، "**العولمة واقتصاديات البنوك**"، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 261.

19– سليمان أحمد فضل، "**الجرائم المتعلقة باستخدام بطاقات الائتمان عبر شبكة الإنترنت**"، مركز الإعلام الأمني، ص 05.

20– لوصيف عمار،" **استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرون مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية** "، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2009، ص 154.

21- علي عبد الله شاهين،" **نظم الدفع الالكتروني ومخاطرها ووسائل الرقابة عليها ، دراسة تطبيقية على بنك فلسطين**"، مجلة جامعة الأزهر بغزة، المجلد 12، العدد الأول، 2012، ص 16-19.

22- مركز البحوث المالية والمصرفية، "**البطاقات الذكية والتحديات القانونية والرقابية**" ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد السابع، العدد الرابع، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 1998، ص 44-45.

23- غضبان لخضر، الإطار القانوني لوسائل الدفع الالكترونية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أم البواقي، 2014، ص 13.